أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2017/10/11م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

واشنطن تعتبر «حزب الله» تهديداً للأمن الأميركي..... 3

إستراتيجية ترامب الجديدة في التعامل مع الاتفاق النووي..... 4

لماذا تدخلت أميركا في سوريا؟..... 8

خيارات طهران إن قرر ترمب إخلالها بالاتفاق النووي..... 10

العقدة الأميركية..... 14

ضربة لترامب.. بريطانيا تؤكد التزامها بالاتفاق النووي مع إيران..... 16

ترامب يدرس الخيارات العسكرية بشأن كوريا الشمالية..... 17

واشنطن تعتبر «حزب الله» تهديداً للأمن الأميركي

واشنطن – جويس كرم الحياة 2017\10\11

كان من المتوقع ان تُعلن الخارجية الاميركية خطوات تصعيدية ضد «حزب الله» فجر اليوم، في الذكرى العشرين لادراجه «منظمة ارهابية»، فيما اعتبر منسق الأمن الداخلي في البيت الأبيض توم بوسارت ان الحزب يشكل تهديداً للأمن الاميركي.

وتوقعت مصادر أن يعلن منسق مكافحة الارهاب في الخارجية الاميركية ناتان سايلز «أجراءات اميركية جديدة تستهدف بنية الحزب التحتية» مع اقتراب تصويت مجلس النواب الاميركي على رزمة عقوبات جديدة ضد الحزب وتحويلها على مجلس الشيوخ.

وكتب بوسارت على موقع البيت الأبيض أمس ان الحزب، وفِي الذكرى العشرين لادراجه منظمة ارهابية (٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٧) يبقى تهديداً للولايات المتحدة و»لأمن الشرق الاوسط وما ابعد من ذلك».

ودعا بوسارت الأوروبيين الى عدم الفصل بين الجناح السياسي والعسكري للحزب وإدراج الاثنين كمنظمة ارهابية. كما أعاد التزام ادارة الرئيس دونالد ترامب «ملاحقة ممولي الحزب وداعميه وشبكاته وأبرزهم ايران» كما قال.

إستراتيجية ترامب الجديدة في التعامل مع الاتفاق النووي

The Bloomberg/ نيك وادهامز، ستيفين دينيس

تحرير : محمود مجادلة عرب48 2017\10\11

يقوم دونالد ترامب باختبار إستراتيجية جديدة لمواجهة طموحات إيران النووية، والتي ستحافظ على اتفاقية عام 2015، ولكنه طلب من الكونغرس تقوية قانون يشرف على التزام "الجمهورية الإسلامية" بالاتفاقية، وذلك بحسب ثلاثة مسؤولين من الإدارة الأميركية.

إن الهدف من هذه الإستراتيجية، والتي من المتوقع أن يعلن عنها ترامب في الأسبوع القادم، هو تقديم جبهة موحدة من الإدارة والكونغرس وحتى الحلفاء الأوروبيين، وذلك بحسب مسؤولين طلبوا عدم ذكر أسماءهم بسبب حديثهم عن مسألة لم يصدر فيها الرئيس قرارًا نهائيًا. رفض المسؤولون القول ما إذا كان ترامب سيقوم بـ"سحب الثقة" أيضًا عن التزام إيران بالاتفاقية، وهو قرارٌ يجب تأكيده كل 90 يومًا، بحسب القانون الأميركي.

خطب ترامب ضد هذه الاتفاقية، والتي تم عقدها خلال إدارة أوباما، واصفًا إياها "بأسوأ صفقة على الإطلاق" وأنها "مصدر إحراج للولايات المتحدة".

وخلال مقابلة إذاعية معه يوم الأحد، تتناول ما إذا كان سيسحب الولايات المتحدة من اتفاقية إيران النووية، قال ترامب، "لن أقوم بذلك".

قال ترامب في مقابلة مع محافظ أركانساس السابق، مايك هوكابي، على شبكة "ترينيتي الإذاعية": "بعد أيام قليلة من الآن، أي بعد حوالي الأسبوع ونصف الأسبوع تقريبًا، سترون ماذا سيحدث". تم تسجيل المقطع يوم الجمعة في البيت الأبيض. وكرر ترامب رؤيته القائلة بأن اتفاقية عام 2015 مع إيران كانت اتفاقية "سيئة".

قبل لقائه بمسؤولين عسكريين كبار في البيت الأبيض، مساء يوم الخميس، أخبر ترامب الصحفيين: "علينا أن نضع نهاية لاعتداءات إيران وطموحاتها النووية". قائلًا إن إيران "لم تنفِّذ روح الاتفاقية النووية"، وقال ترامب: "ستسمعون ما سنقول عن إيران عما قريب".

ولكن قال حلفاء الولايات المتحدة، الشركاء في هذه الاتفاقية، بالإضافة للصين وروسيا، إنها اتفاقية فعالة. حيث يشيرون إلى تقديرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران تحقق المتطلبات المتعلقة بكبح برنامجها النووي.

ولكن هذا لم يقنع ترامب. فبالرغم من مصادقة ترامب لمرتين بالتزام إيران بالاتفاقية، والتي رُفعت بموجبها مجموعة من العقوبات الاقتصادية واستبدلت بفرض قيود على البرنامج النووي، إلا أنه أشار في مقابلة في شهر تموز/ يوليو الماضي، مع مجلة "وول ستريت"، إلى أنه لن يكرر ذلك مرة أخرى قبل مجيء تاريخ 15 تشرين الأول/ أكتوبر.

فريق موحد

أعطت المتحدثة باسم البيت الأبيض، سارة ساندرس، تلميحًا حول توجه جديد بصيغة موجزة مع الصحفيين يوم الخميس الماضي، حيث قالت إن ترامب سيقدم "إستراتيجية شاملة في كيفية التعامل مع إيران وسيكون لديه "فريق موحد يدعمه في ذلك".

إن مسألة البقاء في الاتفاقية مع سحب ثقة التزام إيران سيذاع إعلاميًا هذا الأسبوع من قِبَل وزير الدفاع جيمس ماتيس، حيث أخبر لجان الكونغرس أن البقاء في الاتفقاية الإيرانية من مصلحة الولايات المتحدة ولكن سحب الثقة عنها هي مسألة "مختلفة".

يشبه التوجه الذي رسمه المسؤولون أحد التوجهات التي اقترحها السيناتور الجمهوري توم كوتون هذا الأسبوع. حيث اقترح كوتون، وهو خصم قديم للاتفاقية، قيام ترامب بـ"سحب الثقة" عن التزام إيران بالاتفاقية، من دون الانسحاب منها، مشيرًا إلى استمرار اختبارات الصواريخ البالستية في إيران وتدخلها في الدول الأخرى كسورية واليمن.

وأضاف كوتون أنه لن يسعى مباشرةً لـ"الرجوع" لعقوبات مخففة. فهذا سيعتبر خرقًا للاتفاقية، وسيمكِن إيران من إعادة تجديد برنامجها النووي.

قال كوتون، وهو المقرب من مستشاري الأمن القومي الخاصين بترامب، في خطاب له يوم الثلاثاء في مجلس العلاقات الخارجية: "ينبغي على الكونغرس والرئيس أن يعملا بشكل مشترك ويفكرا في مسار تغيير الاتفاقية، وما هي النتائج التي ستحدث في حال لم تتغير".

الشكوك في الكونغرس

سيطلب مقترح فريق الأمن القومي الخاص بترامب من الكونغرس تعديل قانون الاتفاقية النووية الإيرانية لعام 2015، وذلك بحسب ما أورده المسؤولين. أحد هذه التغييرات المحتملة هو فرض تأكيد دوري من الكونغرس يضمن توقف إيران عن تطوير أسلحتها النووية لعام على الأقل.

يعمل السيناتور بوب كوركر، الجمهوري من ولاية تينيسي، الذي يرأس لجنة العلاقات الخارجية، حاليا، على قانون لتعديل القانون الأصلي، وذلك بحسب أحد المسؤولين. رفض كروكر يوم الخميس مناقشة الآفاق الممكنة للعمل على الاتفاقية الإيرانية.

وقال خبير خارجي يدرك طريقة تفكير الإدارة، والذي طلب عدم ذكر اسمه لأنه كان حديثًا خاصًا، إن المقترح الذي وضعه مستشارو ترامب سيقدم "طريقًا ثالثًا"، وهو سحب الثقة، والكشف عن حملة ضغط شاملة ضد إيران، وتوظيف ذلك لفتح منافذ للتفاوض مع الحلفاء الأوروبيين في المستقبل.

لكن ليس واضحًا ما إذا الكونغرس سيتمكن، والذي لا يحظى فيه الجمهوريون إلا بأغلبية قليلة، من الموافقة على أي تغيير على القانون. وهناك مخاوف أخرى، وهي أن يسقط الجمهوريون تحت ضغط خصوم الاتفاقية وإنهاءها قبل ترتيب أفكار مقترح "الطريق الثالث".

قال أحد كبار العاملين في صندوق مارشال الألماني، جيمي فلاي: "ستواجه الإدارة معركة صعبة في إقناع الجمهوريين، الذين يدعمون قانون الاتفاقية النووية لعام 2015 من باب الحسد فقط، لتدعيمها الآن، بدلًا من إعادة فرض العقوبات وإنهاء خطة العمل المشتركة الشاملة". وأضاف: "كما أنه من غير الواضح ما إذا كان الديمقراطيون سيعطون الرئيس فرصة للفوز في هذه القضية".

الموعد النهائي في 15 تشرين الأول/ أكتوبر

سيكشف ترامب عن إستراتيجيته الجديدة في الأسبوع القادم، بعد الموعد النهائي في تاريخ 15 تشرين الأول/ أكتوبر، وذلك بحسب ما أورده المسؤولون.

بينما قال ترامب الشهر الماضي إنه اتخذ قراره – كان معظم التركيز في الأيام الماضية حول ما إذا كان سيؤكد على التزام إيران – قال مسؤولون في الإدارة إنه لم يتم تبني أي قرارٍ نهائيٍ بعد. وحتى لو لم يقم بترامب بالمصادقة على الاتفاقية كشيء يعمل لمصالح الولايات المتحدة، ستبقى الاتفاقية التي تشارك بها العديد من الدول قائمة.

قد يساعد توجه الإدارة في تهدأة الحلفاء الأوروبيين، الذين عبروا بشكل خاص عن استعدادهم للعمل على طرق أخرى لضبط إيران طالما حافظت الولايات المتحدة على موافقتها على الاتفاقية النووية. ولكن هذه هي حدود النقاش.

حيث قال وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، أثناء وقوفه إلى جانب وزير الخارجية الأميركي، ريكس تيليرسون، في موجز صحفي في لندن الشهر الماضي: "من المهم أن نستمر بالعمل بها (الاتفاقية) والمحافظة على وجودها".

لماذا تدخلت أميركا في سوريا؟

ليونيد بيرشيدسكي الاتحاد 2017\10\11

تتيح مذكرات وزير الدفاع الأميركي السابق آشتون كارتر فرصة نادرة لفهم استراتيجية الرئيس أوباما الخاصة بسوريا؛ غير أن الإضاءات القيّمة العديدة التي يقدّمها تثير سؤالاً كبيراً هو: لماذا تدخلت الولايات المتحدة أصلا في سوريا؟

هدف هذه المذكرات المفصلة، على ما يبدو، هو إظهار الدور الذي لعبه آشتون في دحر تنظيم «داعش»، حيث يشير وزير الدفاع السابق إلى أن العمليات العسكرية الناجحة ضد «داعش»، لم تبدأ إلا بعد تعيينه في فبراير 2015. لكن إذا نحيّنا جانباً الجزء الذي يتحدث فيه عن الدور الذي لعبه، يصف كارتر في 45 صفحة جهداً لم يكن له مؤيّدون كثر في المنطقة.

كارتر يحمّل مسؤولية ظهور «داعش» للانسحاب الأميركي من العراق؛ غير أنه حتى بعد أن أقام التنظيم الإرهابي «دولته»، فإن «شعوب المنطقة لم تكن ترغب في عودة قوات بحجم تلك التي يتطلبها غزو بلد من البلدان»، يقول الوزير السابق. وعلى مدى ولايته التي دامت عامين، كان على كارتر «إقناع رئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) بقبول عدد أكبر من القوات الأميركية». ومن جانبها، كانت القوات العراقية بدورها ترفض القتال في البداية، وهو ما كان يثير حفيظة كارتر والجنرالات الأميركيين الذين كان عليهم مواصلة حثّ العراقيين على التحرك.

وبالطبع، فإن حكومة الرئيس بشار الأسد السورية كانت أقل ترحيباً بالتدخل الأميركي، حتى عندما كانت فكرة الإدارة الأميركية هي إنشاء قوات محلية مناوئة لـ«داعش» من الصفر، عبر «تجنيد مقاتلين وتوزيعهم على وحدات، وتدريبهم وتسليحهم في تركيا والأردن، وإعادة إدماجهم في القتال في سوريا». ورغم أن الفكرة كانت تتمثل في ألا ينخرط هؤلاء المقاتلون في الحرب الأهلية السورية، إلا أن الأسد كان واعياً برأي الولايات المتحدة فيه. ثم جاء كارتر وغيّر المخطط، فنقل الدعم الأميركي إلى التشكيلات شبه العسكرية الحالية. ويقول في هذا الصدد: «إن كل المقاتلين الحقيقيين تقريباً كانوا جزءاً من مجموعات خاصة، وجميعهم كانوا يرغبون في محاربة الأسد و(داعش)».

وبعد أن قرّرت الولايات المتحدة أنه لا بأس في ذلك، قدّم الأسد حججه للرئيس فلاديمير بوتين. وما كان يراه هذا الأخير هو تدخلٌ أميركي في الحرب الأهلية، ومحاولة لتغيير النظام، وهو شيء عارضه بشدة في

ليبيا لدرجة أن مشادة حصلت بينه والرئيس الروسي وقتئذ دميتري ميدفيديف الذي لم يعترض على التدخل الغربي هناك. ومن خلال تسليحها وتدريبها لمجموعات مناوئة للأسد، جرّت إدارةُ أوباما، وكارتر شخصياً (إنْ كان هو بالفعل مَن قام بتغيير الاستراتيجية) روسيا إلى النزاع.

وبعد أن أطلق بوتين العملية العسكرية في سبتمبر 2015، يتذكر كارتر جهوداً روسية حثيثة للتعاون مع الولايات المتحدة. فـ«منذ تلك اللحظة الأولى، سعت روسيا إلى إطلاعنا، والحملة ضد «داعش»، على ما يقومون به في سوريا؛ وكانوا يعبّرون دائماً عن رغبتهم في التعاون والتنسيق معنا، ويطلبون تقاسم معلومات الاستهداف والاستخبارات»، يكتب كارتر. لكنه رفض تلك المحاولات لثلاثة أسباب؛ أولها أن التنسيق مع روسيا، التي كانت متحالفة مع إيران في سوريا، كان يمكن أن يُضعف تصميم رئيس الوزراء العراقي العبادي على التعاون مع الولايات المتحدة. وثانياً أنه كان يمكن أن يربط الولايات المتحدة بالحملة الروسية «غير الإنسانية» (وهو سبب يثير التساؤلات بالنظر إلى الإصابات المدنية الكثيرة التي يقف وراءها التحالفُ الذي تقوده الولايات المتحدة). وثالثا (لاسيما بالنسبة لإدارة أوباما) أنه «كان سيمنح روسيا على نحو ساذج دورَ زعامةٍ غير مستحق في الشرق الأوسط».

التفاعل غير المرضي مع روسيا، وجهود كارتر من أجل ثني وزارة الخارجية برئاسة جون كيري عن عقد صفقة مع بوتين، تشمل تنسيقاً عسكرياً بدلا من مجرد تقليص مخاطر الصدام، خصّص لها كارتر فصلا حول «المخرِّبين والواقفين في الوسط». وإلى جانب روسيا وإيران، تشمل قائمة هؤلاء تركيا التي تتسبب، وفق الوزير السابق، في «أكبر التعقيدات بالنسبة للحملة»، وكذلك المنطقةَ العربية التي «كانت تمارس ضغطاً من خلال اللوبيات وشركات العلاقات العامة، والتي لم تترجم إلى عمل على ساحة المعركة».

وبعد رحيل إدارة أوباما، ازداد التدخل الأميركي، وبات الاستقرار السياسي في سوريا والعراق أكثر استعصاءً من ذي قبل، فيما تحاول دولُ الشرق الأوسط والمجموعات المسلحة التعود على مثلث القوى المؤثِّرة (الولايات المتحدة وروسيا وتركيا). ولا شك في أنه بوسع كارتر القول بكل فخر إنه ساهم في تشكيل هذا الوضع المتقلب الجديد!

خيارات طهران إن قرر ترمب إخلالها بالاتفاق النووي

عماد آبشناس الجزيرة نت 2017\10\11

رغم أن دونالد ترمب تعهد بتمزيق الاتفاق النووي مع إيران إن وصل إلى سدة الحكم بالبيت الأبيض؛ فإن الظروف السياسية الدولية وتعدد مراكز القرار في واشنطن أجبراه على تأخير تنفيذ قراره وتغيير تكتيكاته في اللعبة، فبدل أن يقوم بتمزيق الاتفاق –أو الخروج منه من جانب واحد– يحاول اليوم دفع إيران للخروج منه. ويمكن القول إن لعبة الشد والإرخاء في قرار ترمب بشأن تأييد التزام إيران بالاتفاق النووي، واللعب على وتر أعصاب المجتمع الدولي عموما وإيران خصوصا؛ أضحت اليوم هي إستراتيجية ترمب لإفشال الاتفاق النووي، وعمليا تمزيقه دون أن يكون هو الذي مزّقه.

وفي المقابل؛ يمكن القول إن الإيرانيين –وهم مسلحون بدبلوماسيين محنكين مثل وزير الخارجية محمد جواد ظريف– يقرؤون خطوات السياسة الأميركية بشكل أوضح، حتى من ترمب نفسه الذي لم يعمل في المجال السياسي قبل فوزه بالرئاسة.

تصعيد وتهدئة

يتساءل العديد من الدبلوماسيين الأجانب في طهرانعن سبب برودة أعصاب المسؤولين الإيرانيين تجاه الحملات اللفظية الحادة عليهم من ترمب، والجواب هو أن الساسة الإيرانيين يرون أن تصرفات ترمب هذه لا تروق للمجتمع الدولي، وبالتالي فهم لا يحتاجون لمواجهته بالمثل لأنه يسهّل لهم عملهم في إظهار ما يعتبرونه مظلومية إيران في العالم.

ولربما يمكن القول إن أفضل مثال على هذا كان خطاب ترمب الشديد اللهجة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث هدّد كوريا الشمالية بإبادة شعبها ومحوه من الوجود، ثم هدّد إيران ودولا عديدة أعضاء في هذه المنظمة.

ولم يعِ ترمب حينها أن هدف تأسيس الأمم المتحدة هو العمل على تعزيز الأمن والسلام الدولي، وأن زعماء العالم يجب أن يأتوا إلى محافلها كي يتكلموا عن خططهم للمساهمة في تعزيز ذلك، وليس للتهديد بتدمير دول أخرى، وحتى المسؤولون الإيرانيون –الذين يؤمنون بضرورة محو إسرائيل من الوجود– لم يهددوا ولو مرة واحدة بتدمير إسرائيل مباشرة من منبر الأمم المتحدة.

بعد خطاب ترمب هذا؛ وجد الرئيس الإيراني حسن روحاني نفسه في موقف لا يُحسَد عليه، فقد اضطُر إلى أن يغير بعض فقرات خطابه في الأمم المتحدة كي يكون أكثر اعتدالا، لأنه وجد أن ترمب سهّل له الموقف بشكل كبير.

في الواقع؛ لا يخفى على أحد أن المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة "5+1" كانت مفاوضات بين إيران والولايات المتحدة حضرتها خمس دول أخرى كشهود ووقعتها الأمم المتحدة كضامن، لأن الخلاف عمليا كان بين طهران وواشنطن، والعقوبات الأميركية كانت سببا في عرقلة أي تعامل اقتصادي مع إيران. ولذلك يمكن القول إن خروج أميركا من الاتفاق النووي بأي شكل يعني نهاية هذا الاتفاق.

ويمكن القول إنجُلّ ما قد تكون إيران حصلت عليه من الاتفاق هو كسر عزلتها الدولية التي كانت مفروضة قبل توقيعه، وإنهاء الإجماع الدولي على فرض عقوبات عليها بسبب برنامجها النووي. وحتى لو واصلت بقية دول "5+1" الالتزامَ بهذا الاتفاق؛ فإن الشركات والمصارف والمؤسسات التجارية التابعة لهذه الدول ستفضل مقاطعة إيران خوفا من العقوبات الأميركية.

وفي هذه الظروف؛ يبقى أمام إيران طريق واحد هو التعامل مع المؤسسات الاقتصادية التي لا تتعامل مع الولايات المتحدة، وفتح خطوط مصرفية للتعامل بالعملات المحلية مع الدول الأخرى، وربما يكون هذا أكثر ما يمكن للاتفاق النووي تحقيقه لإيران.

خيارات طهران

عمليا هناك اليوم خياران لإيران لا ثالث لهما: إما السير على خُطى كوريا الشمالية أو مواصلة الالتزام بالاتفاق النووي. ويبدو أن حكومة روحاني قررت المضي في الطريق الثاني، أملا منها في أن تتغير الظروف، ولكنْ هناك اتجاه إيراني قوي جدا يرى أن المضي في هذا الطريق لا جدوى منه، وأنه يجب على إيران أن تفرض الأمر الواقع على الأميركان لأنهم لا يفهمون إلا لغة القوة.

إن خروج واشنطن من الاتفاق النووي –أو تعليقه بأي شكل– من شأنه تقوية الاتجاه المتشدد في إيران، والذي كان ينادي دوما بأنه لا فائدة من المفاوضات مع أميركا لأنها لا تلتزم بتعهداتها. ويراهن هذا الاتجاه على أن الظروف الدولية والأوضاع الاقتصادية لأميركا لا تسمح لها بدخول حرب مع إيران، معتبرا أن تصعيد التهديدات العسكرية الأميركية زوبعة في فنجان.

ويعتمد هؤلاء في موقفهم على الوجود الإيراني في سوريا والعراق ولبنان وأفغانستان، ويقولون إن الأجهزة الأمنية والعسكرية الأميركية تعلم جيدا أن دخول بلادهم في أي حرب مع إيران ليس بالسهولة التي يتصورها ترمب، وأن إيران ستشعل كل المنطقة بصواريخها وحلفائها، وعندها يُصبح حلفاءُ واشنطن – خاصة إسرائيل والسعودية– والقوات الأميركية في المنطقة أهدافا للرد الإيراني على أي هجوم أميركي.

ولا يعتمد هؤلاء على الصواريخ البالستية الإيرانية، بل على عشرات الآلاف من الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى التي يصعب على الدفاعات الصاروخية ردعها، وهي منتشرة في كل أنحاء المنطقة.

وتعتبر التجارب الإيرانية للصواريخ البالستية أو تحدي حركة القطع البحرية الأميركية نوعا من التحدي وإثارة غضب الأميركيين، لأنه طبقا لـ"روح الاتفاق النووي" –كما يسميه الأميركيون– فإن الإدارة الأميركية وعدت الإيرانيين بوقف تنفيذ جميع العقوبات الاقتصادية الأميركية المفروضة على إيران، والعمل على إلغاء عقوبات الكونغرس، ووقف أي ضغوط على الشركات والمؤسسات المالية المتعاونة مع إيران.

وذلك شريطة أن تقوم طهران –في المقابل– بالتعاون مع واشنطن في حل مواضيع خلافية بينهما بالمنطقة، وأن توقف التصعيد عبر تجاربها الصاروخية البالستية أو تهديد القوات الأميركية في المنطقة.

وسبب عدم إدراج بنود "روح الاتفاق النووي" في نص الاتفاق هو أن الوفد الأميركي المفاوض ادعى أن حكومته لا يمكنها رفع عقوبات فرضها الكونغرس، بل يمكنها فقط تعليق تنفيذ هذه العقوبات. وفي المقابل؛ أعطى الوفدُ الإيراني وعودا شفهية فقط، معتبرا أن المفاوضات عُقدت لحل الخلاف النووي فحسب، ويجب ألا تُبحث أمور أخرى فيها لأن من شأن ذلك عرقلة الوصول إلى اتفاق.

جدل الالتزام

لم يجفّ حبر التوقيع على الاتفاق النووي؛ حتى قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الأشخاص الذين يريدون السفر إلى إيران، مما حدّ من إمكانية سفر عدد كبير من مسؤولي الشركات الأوروبية لعقد اتفاقيات تجارية مع إيران، وواصلت ضغوطها على الشركات والبنوك الدولية لثنيها عن التعامل مع إيران خاصة بالدولار الأميركي.

كما استمرت واشنطن في مطالبتها الشركات العالمية بأن تحصل على موافقة وزارة الخزانة الأميركية قبل أي تعامل مع إيران وإلا فرضت عليها عقوبات مالية. وعليه فإن أغلبية الاتفاقيات التجارية التي تم توقيعها بين إيران والدول الأخرى –خاصة الأوروبية منها– بقيت عمليا حبرا على ورق.

وبما أن الولايات المتحدة تؤكد التزامها بنص الاتفاق النووي، فإن الإيرانيين أيضا يؤكدون التزامهم به فقط، ولكن المشكلة تكمن في أن حكومة روحاني تقول إنها قامت بتنفيذ معظم التزاماتها، وإنها فعلت ذلك حتى قبل المواعيد المحددة له وفقا لهذا الاتفاق لكي تعكس حسن نيتها بشأنه.

وتتهم طهران الجانب الأميركي بأنه ماطل في تنفيذ معظم البنود حتى بعد حلول موعدها المقرر، بل إن الكونغرس أصدر عقوبات تغطي على الالتزامات الأميركية في الاتفاق النووي الأمر الذي يعتبر خرقا صريحا للاتفاق، يمكن معه القول إن الأميركيين عمليا لا ينفذون الاتفاق.

يعلم الإيرانيون جيدا أن ترمب سيرفض الإقرار بالتزام إيران بالاتفاق النووي عاجلا أو آجلا، ليرمي الكرة في ملعب الكونغرس الأميركي أو يخرج من الاتفاق النووي كليا، ويعلمون جيدا أنه لا حيلة أمامهم إلا أن يدفعوا الأميركيين للخروج أو عرقلة هذا الاتفاق الذي لا يقومون بتنفيذه عمليا.

ويمكن أن يفسح ذلك المجالَ أمام الإيرانيين كي يعيدوا برنامجهم النووي إلى سابق حاله، أو يصعّدوا تهديداتهم بتطوير برنامجهم السابق، لكي يتراجع الغرب عن ممارسة ضغوطه على إيران.

ويراهن الإيرانيون على أن الجمهوريين سيخسرون الانتخابات المقبلة في الكونغرس بسبب تصرفات ترمب هذه، وأن الأخير لن يستطيع الوصول إلى البيت الأبيض بولاية ثانية بسبب تدني شعبيته، وأنه من الأفضل لهم مواصلة تنفيذ الاتفاق النووي مع كونغرس جديد ورئيس جديد؛ هذا إن بقي هناك اتفاق نووي حتى ذلك الحين.

العقدة الأميركية

مروان قبلان العربي الجديد 2017\10\11

على الرغم من مرور ما يقرب العام على وصولها إلى السلطة، مازالت إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عاجزة عن إنتاج استراتيجية متكاملة في السياسة الخارجية. هذا لا يغير مع ذلك من حقيقة أن واشنطن تبقى اللاعب الأهم في السياسات الإقليمية والدولية. لا بل تحولت العلاقة معها إلى مفتاحٍ لرسم الاصطفافات الجديدة في المنطقة، وفهمها، في ضوء سيولة شديدة تغذيها حالة قصوى من عدم اليقين. ويمكن أن نتجاوز ذلك إلى القول إن سياسات أكثر اللاعبين في المنطقة لا تعدو كونها، في الغالب الأعم، مجرد ردود أفعالٍ على سياسات أو لا سياسات واشنطن فيها. ينطبق هذا الكلام على تركيا، كما على روسيا وإيران والسعودية وغيرها من القوى الدولية والإقليمية الفاعلة.

انظر مثلاً إلى سياسة التقارب التركي- الإيراني أخيرا، والتي تكاد تكون مدفوعةً بالمطلق بالموقف من الولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة. خلال فترة حكم الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، اتسمت العلاقة الإيرانية – التركية بالتوتر الشديد، بعد أن دخل البلدان في حرب وكالة في سورية، ساندت خلالها طهران النظام السوري، فيما وقفت أنقرة إلى جانب المعارضة. وفي الوقت الذي بلغت فيه العلاقات التركية- الأميركية في عهد أوباما الحضيض، شهدت العلاقات الإيرانية- الأميركية حالةً من الدفء، عكستها الاجتماعات الثنائية المتكرّرة التي جمعت وزيري الخارجية الإيراني، جواد ظريف والأميركي جون كيري، خصوصا بعد التوصل إلى الاتفاق النووي في يوليو/ تموز 2015.

مع وصول ترامب إلى السلطة، بدا أن الأمور على وشك أن تتغير، إذ كانت تركيا تستعد لعلاقات أفضل مع واشنطن، في حين أخذت طهران تتحضر لمواجهة الرجل الذي وعد "بإزالة آثار أوباما"، لكن تركيا التي سرها رحيل "الرئيس الليبرالي الأسمر" لم تحصل على ما تبتغيه من "الرئيس المحافظ الأصهب"، إذ استمر البنتاغون (وزارة الدفاع) في دعم الأكراد وتسليحهم، باعتبارهم وكيلا حصريا معتمدا في سورية لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية. دفع القلق التركي من تمكين الأكراد والإيرانيين من تهديدات ترامب الطرفين إلى تضييق خلافاتهما في سورية، لا بل وإيجاد صيغةٍ للتعاون من خلال مسار أستانة، بلغت ذروتها في التفاهم أخيرا بشأن إدلب.

تبدو المواقف والسياسات الروسية في المنطقة، هي الأخرى، محدّدة بنظيرتها الأميركية، وبمثابة رد فعل عليها، فعدا عن أن الرئيس بوتين يريد إثبات أنه ند للأميركيين، لا بل يستطيع من خلال الاستراتيجيات والتكتيكات التي يستخدمها الفوز عليهم بالنقاط، يبدو أن هدفه الرئيس بات يتمثل في إخراج واشنطن كليا من المنطقة، ردا على إخراجه من أوكرانيا، وإذلاله بالعقوبات التي فرضت عليه عقب ضمه القرم. وبعد أن خاب أمله بإمكانية تحسين العلاقات معها في عهد ترامب، أخذ بوتين يستغل أخطاء واشنطن واستخفافها بمصالح حلفائها، محاولا استمالة من يستطيع منهم في مسعىً يبدو أنه يؤتي ثمارا لتشكيل معسكر يضم قوىً مختلفة، نقطة التقائها الأساسية العداء للسياسات الأميركية. حتى الآن، تمكن بوتين من اجتذاب تركيا إلى جانب الصين وإيران، ويبدو أنه في طريقه لضم باكستان، بعد التهديدات التي تلقتها أخيرا من إدارة ترامب بذريعة دعمها جماعات متشددة في أفغانستان.

هناك دول أخرى في المنطقة تحرّكها السياسات الأميركية أيضاً، انما من زوايا أكثر ضيقاً، فالأردن مثلاً بدأ يتحرك بخطى أسرع نحو إعادة العلاقات مع النظام السوري، والتخلي عن فصائل الجبهة الجنوبية (بالطلب إليها التحول إلى جهاز شرطة محلي)، بعد أن أوقفت واشنطن برامج المساعدة التي تقدمها للمعارضة السورية. وضربت السعودية موعداً لزيارة ملكها إلى موسكو بعد نحو سنتين من التأجيل، في لحظة تنامي مستوى عدم اليقين لديها إزاء الموقف الأميركي الذي كان يفترض أن يكون داعماً لها في الأزمة مع قطر، فضلاً عن قلقها من تنامي مشاعر العداء تجاهها في أوساط الكونغرس ودوائر الإعلام الأميركي. أما نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر، فهو وإن كان يجد نفسه على سجيته، وبين أصحابه في موسكو، إلا أن عينه تبقى معلقة بالحبيب الأول (واشنطن).

باختصار شديد، تشهد المنطقة حالة غير مسبوقة من الاصطفاف وإعادة الانتظام في معسكرات، تحرّكها جميعاً الرغبة في الثأر من واشنطن، الخوف منها، أو الأمل في استعادة اهتمامها.

ضربة لترامب.. بريطانيا تؤكد التزامها بالاتفاق النووي مع إيران

لندن- وكالات عربي21 2017\10\11

أكدت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، الثلاثاء، التزام بريطانيا بالاتفاق النووي مع إيران، الذي أبرم عام 2015، وذلك في محادثة هاتفية مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قبل قرار أمريكي مهم حول ما إذا كانت طهران التزمت بشروط الاتفاق.

وألقى ترامب بالشكوك حول مستقبل الاتفاق الذي يهدف لكبح البرنامج النووي الإيراني، مقابل رفع أغلب العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على طهران.

ويمثل الموقف البريطاني الحازم تجاه التمسك بالاتفاق النووي ضربة لترامب، الذي لا يخفي معاداته للاتفاق، وينوي سحب الإقرار بالاتفاق النووي، ويحيل الأمر للكونغرس.

وكان مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية قال الأسبوع الماضي، إن ترامب الذي وصف الاتفاق المبرم عام 2015 بين إيران والقوى العالمية الست بأنه "محرج"، من المتوقع أن يعلن أنه سيشهد بعدم التزام إيران بالاتفاق قبيل انتهاء مهلة في 15 تشرين الأول/ أكتوبر.

وجاء في بيان أصدره مكتب ماي بالبريد الإلكتروني عقب الاتصال الهاتفي الذي جرى مساء الثلاثاء: "أكدت رئيسة الوزراء مجددا التزام بريطانيا القوي بالاتفاق إلى جانب شركائنا الأوروبيين، قائلة إن الاتفاق في غاية الأهمية للأمن الإقليمي".

وأضاف أن ماي أكدت أيضا "أن من المهم مراقبة الاتفاق بعناية، وتنفيذه بالشكل الصحيح".

وقال البيت الأبيض في بيان بشأن المكالمة الهاتفية، إن ترامب أكد "ضرورة العمل معا لمحاسبة النظام الإيراني على أنشطته الشريرة والمزعزعة للاستقرار، لا سيما رعايته للإرهاب، وتطويره لصواريخ تمثل تهديدا".

وذكر مكتب ماي أنها بحثت مع ترامب أيضا ضرورة أن تعمل بريطانيا والولايات المتحدة والقوى الأخرى معا للتصدي للأنشطة الإيرانية التي تزعزع استقرار المنطقة.

وعبّرت الصين وروسيا والقوى الأوروبية بالفعل عن استمرار دعمها للاتفاق النووي، في حين قالت إيران إن ترامب لن يتمكن من تقويضه.

ترامب يدرس الخيارات العسكرية بشأن كوريا الشمالية

واشنطن- رويترز 2017\10\11

قال البيت الأبيض في بيان له صباح اليوم، إن الرئيس دونالد ترامب التقى اليوم الثلاثاء مع كبار المسؤولين العسكريين من أجل مناقشة خيارات للرد على أي عدوان من كوريا الشمالية، أو إذا لزم الأمر، لمنع بيونغ يانغ من تهديد الولايات المتحدة وحلفائها بأسلحة نووية.

وقال البيان إن وزير الدفاع جيمس ماتيس ورئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال جوزيف دنفورد أطلعا ترامب على الخيارات خلال اجتماع مع أعضاء فريقه للأمن القومي.

وقالت صحيفة "ديلي ميل" البريطانية أمس إن مسؤولين عسكريين بريطانيين تلقوا تعليمات لوضع خطط عسكرية في حال اندلاع الحرب مع كوريا الشمالية، وسط تصاعد التهديدات بين الغرب وبيونغ يانغ.

وحصلت الصحيفة على تفاصيل عن الخطة المقترحة، والتي ظهرت للعلن بعد أن حذر الرئيس الأمريكي من أن "أمرا وحيدا فقط يصلح مع كوريا الشمالية"، في إشارة منه إلى الخيار العسكري.

ويأتي هذا التلويح بالخيار العسكري ضد بيونغ يانغ على خلفية قيام الأخيرة بست تجارب نووية في الأسابيع الأخيرة، وإطلاق صاروخين فوق اليابان، ما فاقم من الأزمة.

ويرى ترامب، بحسب الصحيفة، أن خمسة وعشرين عاما من الحوار مع كوريا الشمالية "لم تنفع، تم خرق الاتفاقات قبل أن يجف حبرها، ساخرين من المفاوضين الأمريكيين".

تم بحمد الله